الأعلاف المركزة

مخاليطها وقوانين صناعتها فى الإقليم الجنوبى

للدكتور محمد على رأفت

أستاذ مساعد تغذية الحيوان بكلية الزراعة فى جامعة القاهرة

مقـــدمة :

تغذية الدواجن والحيوانات تؤدى دوراً هاماً فى استغلالها لإنتاج أكبر كمية من غذاء الإنسان . وتزداد أهمية العناية بتغذيتها إذا ما نقص إنتاجها أو انحطت جودتها عن الطلب . وبتحسين التغذية يحصل الزارع على ربح منها لا يقل عن الربح الذى يحصل عليه من أنواع المنتوجات الزراعية الأخرى .

ومما لا شك فيه أن موضوع التغذية يتصل اتصالا وثيقاً بالعلوم الكيمائية والفسيولوجية والحيوية ، ولذلك يجب اتباع الأسس الصحيحة المستنبطة من هذه العلوم والافادة بنتائج تجاربها فى النهوض بتغذية الدواجن والحيوانات حتى يزداد إنتاجها ، وتأتى بالفائدة الاقتصادية المرجوة من استغلالها .

إنتاج الألبان واللحوم :

تعتبر مصر من أفقر البلاد فى العالم فى هذه الناحية ، لأنها تشكو من قلة اللحوم وقلة إنتاج اللبن ، ويرجع ذلك إلى قلة عدد الحيوانات وهبوط مستواها الإنتاجى ، وعدم اتباع الطرق الاقتصادية السليمة فى تغذيتها ، وجهل أنسب المركبات الغذائية اللازمة لها فى أطوار النمو المختلفة والأغراض المتباينة ، هذا فضلا على عدم التوسع فى الريف فى تغذية الحيوان بمواد العلف الرخيصة الناتجة من المطاحن والمعاصر بدلا من محاصيل الحقل كالحبوب والبقول التى يحتاج إليها الإنسان فى غذائه .

استغلال الدواجن بأنواعها :

يعد استغلال الدواجن باعتباره من أركان الإنتاج الحيوانى عملا مفيداً من الناحية الاقتصادية ، إذ توجد متخلفات كثيرة من المحاصيل الحقلية لا يمكن الانتفاع بها إلا بوجود الدواجن ، وهذا ما ترمى إليه الأسس الصحيحة فى تغذيتها .

ويرجع استغلال الدواجن فى مصر إلى عهد بعيد ، وما زالت الطرق العتيقة فى تغذيتها متبعة إلى وقتنا هذا فى أنحاء الريف المصرى ، فنرى الدواجن تترك فى حظائر الحيوانات لتلتقط ما يتناثر منها ، كما تترك على أكوام السماد تلتقط ما يصادفها من بقايا الحقل والقرية ، ونكاد لا نعرف فى الريف المصرى تغذية الدجاج بعليقة سليمة تعتمد على أساس صحيح يتصل بنواحى الإنتاج المطلوبة .

ويلاحظ أن تغذية الدواجن موضوع متشعب النواحى ، لأن الغذاء يجب أن يحتوى على جميع المواد اللازمة لنموها وبناء أجسامها وإنتاج البيض ونقص أحد المركبات الغذائية اللازمة يسبب قلة الإنتاج ، وقد يؤدى إلى مرض الطيور ووفاتها ، وفى ذلك خسارة اقتصادية كبيرة .

وإنتاج الدجاج فى مصر سواء أكان للحم أو للبيض يقل عن أغلب البلاد الأخرى ، ويستدعى ذلك الاهتمام بطرق تغذيته على أسس علمية سليمة حتى تمكن المحافظة على صفات السلالات الجيدة المستوردة والمحلية المحسنة ، حتى لا تتدهور صفاتها ويقل إنتاجها ، فتتسبب من ذلك خسائر اقتصادية كبيرة لا تمكن مداركتها .

وللوصول إلى الكمال فى إنتاج الحيوان والدواجن أسس ثلاثة :

١ — توافر السلالات الجيدة :

يجب الإكثار من سلالات الحيوانات والطيور المرتفعة الإنتاج حتى تصبح تربيتها اقتصادية وتعوض ما يصرف عليها بقصد الاستغلال السليم من عليقة وحظائر وغير ذلك ، فإنه كلما ارتفع الإنتاج زاد الكسب ، وهذا واجب مربى الحيوان والدواجن .

٢ — العناية بالتغذية :

إن السلالات الجيدة ذات الإنتاج العالى لا يفيد أى جهد يبذل فى تربيتها إلا باتباع التغذية السليمة ، فإنها إذا أطعمت أكثر من اللازم تشحمت غددها اللبنية وفقدت صفة الإدرار ، وكذلك نقص العليقة عن القدر اللازم لحيوان اللبن يضعف من جسمه ويقلل من قوة إدراره العالية على مر الأيام ، وهذه إذا ضعفت مرة لم يمكن الرجوع بها إلى الإنتاج الأصلى مرة أخرى .

وما يقال عن مواشى اللبن يقال عن مواشى اللحم والطيور على اختلاف أنواع إنتاجها .

٣ — تدبير مواد العلف :

إن تركيب علائق الحيوانات والدواجن من أهم ما يشغل بال رجال التغذية فى مصر ، وهم يضعون نصب أعينهم عدم شراء أى مواد أو مستحضرات لتغذية مواشيهم ودواجنهم من الخارج ، خصوصاً تلك المواد التى مصدرها البلاد الأوربية ، إذ يجب على المربى أن يوفر لمواشيه ودواجنه مواد العلف من المنتوجات المجهزة محلياً ، كما يجب أن تراعى عند شرائها من الأسواق قيمتها الغذائية ، لأن بعض المواد التى تظهر لنا فى الأسواق رخيصة هى فى الحقيقة غالية جداً عندما نقابل أثمانها بالجزء الذى يفيد الحيوان منها .

وتتبين بوضوح مما سبق ذكره الأسس السليمة التى يجب أن يسير عليها الإنتاج الحيوانى لزيادة الثروة الحيوانية فى البلاد . ويجب قبل أن نفكر فى تربية الماشية والدواجن أن نفكر فى طريقة تغذيتها وتدبير عليقتها وإلا ذهبت جهودنا أدراج الرياح .

ولما كانت مواد العلف الناتجة من متخلفات مصانع عصر الزيوت وتبييض الأرز وطحن الحبوب واستخلاص النشا من الحبوب أصبحت متوافرة بكميات كبيرة لدرجة يمكن معها إدخالها فى تغذية الحيوان بنجاح ، لذلك فإن دراسة هذا الموضوع وقوانين خلط هذه المتخلفات يجب أن تعطى العناية الواجبة .

وتعتبر تغذية الحيوان من أهم الأسس التى تحتاج فى تطبيقها إلى خبرة ذوى الرأى على أساس علمى ، فتتبع فى ذلك القواعد العلمية الصحيحة ، والخبرة اليومية

التى يمكن منها المشرفين على تغذية الحيوانات أن يتعلموا الكثير من الدروس التى تفيد فى تطبيقها .

وأول ما يهم رجل التغذية إذا ما بدأ ينظم علائقه على أسس فسيولوجية صحيحة أن يبدأ بمعرفة ما يلى :

١ — خواص كل مادة علف .
٢ — تأثيرها فى منتوجات الحيوانات التى تتغذى عليها .
٣ — مدى الافادة منها إفادة تامة .

وإذا كانت المباحث الفسيولوجية فى تغذية الحيوان قد هدتنا إلى معرفة الأسس العلمية الصحيحة التى يمكن اتباعها فى تكوين علائق الحيوانات وتكسبنا أعظم كسب من مواد العلف المستعملة ، فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أن كثيراً من الزراع كانوا يسيئون استغلال مواد العلف المتوافرة بكثرة فى المزارع دون فائدة ، نظراً لسهولة الحصول عليها ، ولكن عند ما أصبح الحصول على مواد العلف هذه من الصعوبة بمكان لبعض أنواع حيوانات الزراعة بدأ الزراع يوجهون عنايتهم إلى متخلفات محاصيلهم المحلية ، واستعمالها فى تغذية حيواناتهم باقتصاد زائد ، فاستغلوها استغلالا اقتصادياً دون أن يؤثر ذلك على حالة الحيوانات .

مخاليط الأعلاف :

تجهز مخاليط العلف المركزة عادة من متخلفات المصانع ككسب القطن والردة ورجيع الأرز ، وهى المواد التى تنتجها مصر بكميات كبيرة ، وإلى عهد قريب كان الفلاح يرفض استعمالها فى تغذية مواشيه خصوصاً كسب القطن ، فإنه حتى بعد سنة ١٩٣٠ كانت كميات الكسب التى تنتج تستهلك فى الحريق إلى أن اقتنع الفلاح بقيمة الكسب فى تغذية الحيوان ، وإذا به ينقلب فجأة إلى الإسراف فى التغذية بالكسب ، وزاد استهلاكه فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة خصوصاً بين طبقة الزرابة ، فأدى هذا إلى ارتفاع أسعاره وسرعة استهلاكه ، بينما بقيت المتخلفات الأخرى كالردة والرجيع بدون استهلاك حتى تراكمت منها كميات كبيرة ، وأصبحت كميات الكسب الناتجة لا تستعمل إلا فى تغذية الحيوانات حتى غدت أقل مما تحتاج إليه البلاد . ولما كانت تغذية الحيوانات على كسب القطن فقط غير

صحيحة من الوجهة الفسيولوجية ، فضلا عن أنه كمادة بروتينية يحتاج إلى مواد كربوهيدراتية أخرى حتى يصبح مخلوط العليقة متزناً فسيولوجياً ، يسدّ كل احتياجات الحيوانات والدواجن من لحم وابن وشغل وبيض وصوف ، فإنه إذا أمكن عمل مخاليط من الكسب والردة والرجيع صحيحة فسيولوجيا ، وتناسب الإنتاجات الحيوانية المختلفة ، فإن استهلاك الكسب والردة والرجيع سيؤدى إلى إنتاج كميات كبيرة من هذه المخاليط تكفى لاحتياجات الحيوانات وتصبح التغذية بها صحيحة وكاملة ، ويمتنع تهافت الفلاحين على استعمال الكسب والإسراف فى التغذية به .

وإذا ما استعملنا كميات الكسب الناتجة فى مصر سنوياً ، وقدرها نحو ٥٠٠ ألف طن ، والردة الناعمة والخشنة ورجيع الأرز وهى حوالى ٢٠٠ ألف طن أمكن بذلك إعداد أعلاف مخلوطة جملتها سبعمائة ألف طن تسدّ إلى حد بعيد حاجة البلاد فلا ترتفع أسعار العلف إلى أسعار غير مجزية ، ويمتنع بيعها فى السوق السوداء . ومن هنا نشأت فكرة تصنيع العلف وخلط هذه المتخلفات وتجهيزها فى مصانع خاصة تحت إشراف فنى ، وعرضها للبيع فى المحال المعدّة لذلك ، وكذلك نشأت فكرة سن قوانين وتشريعات تنظم خلط الأعلاف وتجهيزها ونسب مكوناتها ، وسن تشريعات تنظم إنشاء مصانع العلف والترخيص بتشغيلها . وقد قامت وزارتا الزراعة والتموين ، والجامعات بجهود مشكورة فى سن هذه القوانين حتى خرجت الفكرة إلى حيز التنفيذ عند صدور أول قانون ، وهو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ومنع تداول الكسب حرا وحظر الاتجار فيه ، وقامت بناء على ذلك شركات عديدة بتصنيع العلف الموحد ، وأنشئت مصانع غير مستكملة لمستلزماتها ، وسارع الكثير من هذه المصانع إلى الاتجار فى كسب القطن الخام فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة خيالية ، وفى نفس الوقت انعدمت المنافسة فى السوق الحرة ، ذلك لأن إنتاج الشركات من العلف كان يسلم لشونات بنك التسليف لتقوم ببيعه للفلاحين ، ولا يخفى ما لهذا النظام من أثر سيء سواء أكان من ناحية سوء خزنه فى الشونات معرضاً للشمس والأمطار والرطوبة ، أم لعدم توافر المنافسة الحرة فى التسويق ، وأدى هذا إلى تراكم الكثير من العلف المخلوط بشون

البنك ، وأدى أيضا إلى تسويسها حتى دعا ذلك إلى إعادة تصنيعها . ومن أهم أسباب تكدسها وعدم تسويقها إحجام الكثير من مربى الحيوانات والزرابين عن تربية مواشى التسمين حتى قل الاستهلاك .

وقد استدعى ذلك التفكير فى تغيير النظام الحالى ، بأن تحكم الرقابة على مصانع العلف ، واقتضى أيضاً أخذ الموضوع بصيغة جدية ، فصرف كسب القطن الخام للمصانع التى يزيد إنتاجها الشهرى عن الألفين (٢٠٠٠ طن) من العلف حتى يمكن إحكام الرقابة على التصنيع ، ومنع التلاعب بالكسب فى السوق السوداء ، وحماية المستهلك من ذلك .

ونشأ عن ذلك نظام تكتل المصانع الصغيرة القليلة الإنتاج فى المناطق المختلفة من الاقليم الجنوبى ،وهو يقضى باندماج عدد من المصانع الصغيرة فى شركة واحدة قدرتها الإنتاجية بعد توحيد آلاتها ومصنعها لا تزيد عن ٢٠٠٠ طن علف شهرياً ، فهبط عدد المصانع من نحو ١٦٠ مصنعاً إلى نحو ٤٠ مصنعاً يعمل فى كل منها مهندس زراعى يعتبر مسئولا عن خلط العلف بالمصنع ، علاوة على إيجاد مهندس زراعى فنى آخر تعينه وزارة الزراعة للإشراف على عمل المصنع ، وأدى هذا النظام إلى ترك المنافسة الحرة بين الشركات المختلفة ، وقامت كل شركة بالدعاية لمنتوجاتها والعمل على توزيعها بين المربين والفلاحين ، وكانت نتيجة ذلك أن تركت الوزارة حرية عمل مخاليط العلف للمصنع بأى نسبة من المركبات الغذائية من كسب قطن ورجيع وردة وشعير وفول ومواد أخرى بشرط أن تقوم الشركة بتسجيل مخلوط هذا العلف وذكر مكوناته ونسبها الثابتة فى المخلوط ، وأن يقوم بهذا التسجيل مهندس زراعى نقابى متخصص فى صناعة الأعلاف ، فإذا ما اعتمدت الوزارة هذا المخلوط وسجلته أمكن للشركة الحصول على مقرراتها من كسب القطن والبدء فى تجهيز أعلافها تحت إشراف الفنيين ومراقبة الوزارة ، وهذا هو النظام المتبع الآن فى جميع مصانع العلف ، وبعضها ينتج إما مسحوقاً ناعماً أو علفاً مضغوطاً فى هيئة ألواح أو مكعبات أو حبيبات . وقد حددت وزارة الزراعة لهذه الشركات آخر ميعاد لإنتاج أعلاف مضغوطة شهر مايو سنة ١٩٥٩ على ألا يسمح بعد هذا الميعاد

بإنتاج أعلاف مخلوطة ناعمة ، وأن تكون جميع الأعلاف المخلوطة بعد ذلك مضغوطة . وقد تقدمت بعض الشركات بطلب مدّ هذه المدة لعدم تمكنها من شراء آلات الضغط المطلوبة وتركيبها ، نظراً للعقبات الكثيرة التى تلاقيها فى تدبير العملة واستيراد هذه الآلات من الخارج .

لقد نظمت صناعة الأعلاف فى مصر بقانون خاص ، ولدراسة مدى ماحققه هذا القانون من مزايا يجب أن ندرس حالة إنتاج كسب القطن قبل إصدار القانون وبعده .

حالة كسب القطن قبل صدور القانون :

يبلغ إنتاجنا من الكسب سنوياً ٥٠٠ ألف طن ، وقد كان استعماله مقصوراً على التسميد والوقود ، كما كان جزء كبير منه يصدر إلى الخارج ، ثم بدأت بعض الهيئات الزراعية العلمية كالكليات والمعاهد الزراعية ووزارة الزراعة تغذى حيواناتها عليه ، وانتشر استخدامه تدريجياً بين الفلاحين وصغار المربين حتى أصبحنا نستهلك جميع إنتاجنا منه ، نتيجة لزيادة إقبال المربين على تغذية مواشيهم بالكسب وإسرافهم فى ذلك مع عدم كفاية الكميات المنتجة منه سنوياً لسد حاجة البلاد ، كما أن هذه الكميات ثابتة وإن زادت فزيادتها طفيفة جداً لا تتناسب مع كثرة الطلب عليه رغم منع تصديره للخارج ، وارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً ، ووجدت له سوق سوداء يصل فيها ثمن الطن أحياناً إلى ٢٠ جنيهاً حتى أدت هذه الحالة إلى تدخل الحكومة لوضع حد لهذا الغلاء والقضاء على السوق السوداء ، وقد قامت وزارة التموين بوضع نظام لتوزيع الكسب بمعدل ٤٠ ٪ للتجار و ٣٠ ٪ للمربين و ٢٥ ٪ للجمعيات التعاونية و ٥ ٪ لمصانع الأعلاف التى كانت فى هذا الوقت تعد على الأصابع ، ولكن هذا النظام للأسف لم يقض على السوق السوداء ، وكان الكسب يصل إلى الفلاح والمربى الصغير ـ وهما يكونان السواد الأعظم من المستهلكين ـ بأسعار خيالية ، وكنتيجة طبيعية لذلك ارتفعت أسعار اللحوم والألبان ومنتوجاتها وعمت منهما الشكوى ، فاجتمعت لجان فنية من الإخصائيين فى تغذية الحيوان بوزارة الزراعة والتموين والجامعات لبحث ودراسة الموضوع ، واستقر رأى هذه اللجان على ضرورة تصنيع جميع إنتاج

البلاد من الكسب ، وحظر الاتجار فى كسب بذرة القطن المقشور وغير المقشور إلا بعد تصنيعه علفاً مخلوطاً حتى تزيد الأعلاف فى السوق وتزيد كمياتها إلى ما يقرب من ضعف كمية الكسب الناتجة سنوياً ، فيمكن بذلك سد جانب كبير من الاحتياجات الغذائية للحيوانات مدة الصيف ، واتفق بصفة مبدئية على صنع علف ذى تركيب موحد يصلح كعليقة مركزة ، ويستوعب كميات الكسب والردة ورجيع الأرز المنتجة سنوياً فكان تركيبه كما يلى :

٦٥ ٪ كسب بذرة القطن . ٢٠ ٪ نخالة .
١٢ ٪ رجيع أرز . ٢ ٪ حجر جيرى .
١ ٪ ملح طعام .

وقد قامت وزارة التموين تنفيذاً لذلك بإصدار القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ حظرت فيه صرف المواد الخاصة الداخلة فى صناعة هذا العلف الموحد إلا بإذن منها ، وقد قصدت بتوحيد تركيب العلف عدة اعتبارات منها :

١ — إمكان بيعه بسعر موحد هو ١٠ جنيهات و ٤٠٠ مليم .
٢ — سهولة مراقبة المواد الخام التى تتسلمها المصانع خصوصاً الكسب للتأكد من عدم تسربه إلى السوق السوداء بدون تصنيع .

حالة كسب القطن بعد صدور القانون :

عقب صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ متضمناً قصر توزيع الكسب على مصانع علف الحيوان التى تحصل على تراخيص بإقامتها تبين أن هذه المصانع أنشئت ارتجالا دون دراسة ، وكان قصد البعض منها مجرد الحصول على الكسب فقد كان عددها قبل صدور القرار لا يزيد عن ١٠ مصانع فأصبح نحو ١٦٠ مصنعاً غير مستوفاة الشرائط الفنية وغير موزعة توزيعاً يناسب الحاجة إليها ، فإنها بينما تزدحم فى بعض المناطق والمديريات نراها منعدمة أو قليلة فى مديريات ومناطق أخرى ، وهذا مع صعوبة الإشراف عليها ، ورغم ذلك استمر انتاجها والحصول على حصصها الشهرية من الكسب وتسجيل علائقها ، وقد تم الاتفاق بين وزارة التموين وبنك التسليف الزراعى والتعاونى وغرفة صناعة الأعلاف على أن تعمل

هذه المصانع فى إنتاج أعلافها وتسليمها لشون بنك التسليف ، ويتقاضى البنك عمولة تقابل قيامه بتوزيع العلف قدرها ١٠٠ مليم عن كل طن .

وقد كان القصد من اشتراك بنك التسليف الزراعى التعاونى فى هذه العملية أن يقوم بتمويلها ، وكان يدفع للمصنع ٨٠ ٪ من ثمن العلف المسلم إليه علاوة على إحكام الرقابة على الخامات الداخلة فى التصنيع ، وكان المهندسون الزراعيون ممن لهم صفة مأمورى الضبط القضائى يقومون بأخذ عينات من الأعلاف وارسالها إلى قسم التحاليل ومراقبة الكيمياء ، وعند ورود النتيجة بمطابقة العينة للمواصفات يدفع البنك باقى الثمن (٢٠ ٪) للمصانع .

وعند تنفيذ القانون ظهرت بعض العيوب ، فقامت وزارة الزراعة باتخاذ الكثير من الاجراءات التى تنظم عملية توزيع الكسب على المصانع والجمعيات التعاونية وإحكام الرقابة الفعلية على إنتاج العلف المخلوط ، سواء أكانت رقابة على الإنتاج أو رقابة كيماوية على تركيب العلف بعد خلطه وضغطه .

ورغم ما اتخذته وزارة الزراعة من إجراءات حاسمة لحل الكثير من مشكلات صناعة مخاليط الأعلاف فإن مشكلة توزيع الكسب ظلت بدون حل ، وكذلك مشكلة المصانع المتكتلة ، وكان مجال الانتقاد كبيراً ، نظراً إلى ما آلت إليه حالة هذه المصانع من سوء فى الإنتاج ونقص فيه إلى أن أصدرت وزارة الزراعة تعديلا لبعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ يقضى بأنه لا يجوز إعطاء التراخيص المنصوص عليها فى القانون إلا للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية ، وأن تلغى جميع التراخيص الصادرة سابقاً ، على أن يتولى بنك التسليف الزراعى والتعاونى شراء مصانع العلف التى يملكها أفراد أو هيئات إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يقدر الثمن بواسطة لجنة خاصة ، وبعد ذلك تباع المصانع التى تم شراؤها طبقا لأحكام هذا القانون إلى الجمعيات التعاونية القائمة التى من أغراضها صناعة علف الحيوان وتجارته ، ويحدد ثمن البيع على أساس ثمن الشراء مضافا إليه ١٠ ٪ من القيمة كمصاريف إدارية .

ولما كان هذا التعديل قد صدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ فإن اجراءات تنفيذه

لا زالت موضع الاختبار ، ولا يمكننا الجزم بمدى ما سيصيب صناعة خلط الأعلاف وإنتاجها بعد أن وضع القانون أمر تصنيعها فى أيدى الشركات المساهمة وعددها قليل جداً إذا قيس بعدد المصانع القائمة بالتصنيع الآن وتديرها الجمعيات التعاونية القائمة بتجارة وصناعة الأعلاف .

ولهذا فإننا ندون هنا بعض ملاحظاتنا على خلط الأعلاف فى ظل التعديل ، وكيف نحقق الغرض الذى من أجله عدل القانون الأصلى مع بعض التوصيات التى نقترحها وهى :

١ — وقف المصانع الصغيرة والمتكتلة وإحلال الجمعيات التعاونية والشركات المساهمة محلها ، فهذا يؤدى إلى إحكام الرقابة وصناعة العلف على أسس سليمة .

٢ — قصر الاتجار فى الكسب على بنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية بالجملة ، والفرعية ومراقبتها ، وهذا مما يؤدى إلى وصول الكسب لمربى الماشية بالسعر المحدد .

٣ — تمكين الجمعيات التعاونية من النهوض بصناعة الأعلاف تحت رقابة فنية حكومية دقيقة ، وهذا يؤدى إلى تسليم هذه الصناعة إلى أيد أمينة .

٤ — تمكين الجمعيات التعاونية من بيع الأعلاف المخلوطة والمضغوطة لمربى الماشية والمزارعين ومنتجى الألبان سواء أكانوا من أعضائها أم من غيرهم بالأجل ، مع ضمان بنك التسليف الزراعى والتعاونى كالنظام المتبع فى بيع الأسمدة الكيماوية ، وضمان المواشى التى فى حوزة المربين بما يكفل نجاح العملية . وهذا يشجع المربين على استعمال الأعلاف المضغوطة والمجهزة بطريقة فنية دقيقة تكون قيمتها الغذائية عالية فضلا عن كونه يسهل للفلاح الحصول على الأعلاف التى يحتاج إليها ويسدد أثمانها بعد الانتهاء من بيع مواشيه ومنتوجاتها ، وبذلك يرتفع إنتاجها فيداوم على استعمالها صيفاً وشتاء ويستطيع حجز جزء من البرسيم الشتوى لعمل الدريس ليساعد التغذية الصيفية مع مخاليط العلف ، ولذلك أثره فى تقدم الإنتاج الحيوانى .

٥ — يقترح خفض سعر العلف المخلوط والمضغوط عن سعر كسب القطن الخالص ورفع سعر كسب القطن لغير المصانع ، واستعمال هذه الزيادة مقابل خفض سعر العلف المخلوط والمضغوط حتى يقبل الفلاح والزارع على استعماله ويحجم عن استعمال كسب القطن المرتفع الثمن بعكس مايحدث الآن ، إذ أن خفض سعر كسب القطن للأفراد عن العلف المخلوط يعتبر مشجعاً لهم على التهافت على استعمال الكسب فى التغذية والإحجام عن استعمال العلف المرتفع الثمن .

وبالرغم من أن صناعة العلف لا زالت فى بدايتها فإن الأمل كبير فى أن تسير هذه الصناعة الحديثة بخطا ثابتة ناجحة إذا أمكن إنتاج الأعلاف المصنعة جميعها فى صورة أعلاف مضغوطة ومنع إنتاج الأعلاف الناعمة وتشديد الرقابة على شركات ومصانع العلف حتى نضمن إنتاج العلف بطريقة صحيحة ، غير مغشوشة ، فيقبل على استهلاكها الحيوان وتعطى الإنتاج الذى يتطلبه الفلاح من الحيوان ولا يتأثر مطلقاً ، وعندئذ يقبل الفلاحون على استعماله دون الالتجاء إلى شراء الكسب بالطرق غير المشروعة من السوق السوداء رغم أن ذلك ليست له أية ميزة على مخاليط الأعلاف المصنعة سواء فى قيمتها النشوية أو البروتينية خصوصاً وقد وضع لكل نوع من الأنواع الإنتاجية ما يناسبه من النشا والبروتين .

وقد عمدت وزارة الزراعة إلى تحديد نسب معينة للمواد الخام التى تصنع فى صورة علف حيوان ، وصدر بها قرار وزارى ، وهذه النسب ملزمة كل شركة باتباعها عند تجهيز مخاليطها حتى لا تتجاوز النسب المقررة والمسجلة بالوزارة فإذا ما أخذت عينة من العلف المخلوط فى أى وقت وحللت تحليلا كيماوياً كان تحليلها مطابقاً لنسب مكوناتها وتركيبها الكيماوى مع فروق مسموح بها عند التحليل ، وبذلك لا يقع أى غبن على الشركة ، وإتماماً للفائدة نورد فيما يلى التركيب الكيماوى لبعض المواد الخام الهامة التى تستعمل فى مخاليط العلف بكثرة فى مصر وهى المعمول بها كما يلى :

مادة العلف	بروتين لا يقل عن	الياف لا تزيد عن	دهن لا يقل عن	معادل نشا كجم	بروتين مهضوم
	٪	٪	٪		٪
كسب قطن غير مقشور	٢٢,٥	٢٣	٤,٢	٥٠	١٧
كسب قطن ناعم	٤٠	١٠	٦,٠	٦٥	٣١
كسب كتان	٢٩	٩,٠	٧,٠	٦٥	٢٧
كسب سمسم	٣٦,٠	٦,٠	١٠,٠	—	—
مخلوط ردة ناعمة وخشنة	١٠,٠	١٢,٠	٣,٠	٥١	٧,٥
رجيع الأرز	١٢,٠	١١	١٣,٧	٧٢	٩
سن العدس	٢٨	٨	١,٥	٦٦	٢٥
سن الفول (كسر الفول)	٢٢	١٢	٢,٤	٧٦	٢٣
متخلفات الذرة بعد استخلاص النشا (بروتيلان ودريش الذرة)	١٨	١٠	—	—	—
كسب قطن (مستخلص)	٢٦,٣	٢٥,٩	٠,٦٥	٣٧	—
شعير	٧,٠	٩,٠	١,٥	٧٤	٥,٥
فول	٢٢	١٢	١,٠	٧٠	٢٠,٥

هذا وقد حددت بقرارات وزارية كذلك المواصفات القياسية للأعلاف المخلوطة لنوع معين من الحيوان أو الدواجن ، فلا تقل محتوياتها من البروتين الخام ولا تزيد محتوياتها من الألياف الخام عن النسب المقررة كما هي موضحة بالجدول الآتي ، مع مراعاة أن هذه النسب الكيماوية للمواد الخام تحسب لها فروق عند حساب التحليلات والنتائج الكيماوية لا تجاوز هذه النسب بمقدار ١٠ ٪ وإليك الجدول :

نـــوع العلف	النسب الواجب وجودها		
	البروتين الخام لا يقل عن	الدهن الخام لا يقل عن	الالياف الخام لا تزيد عن
	٪	٪	٪
علف الأغنام	١٤	٢	١٩
« خيـــل	٩	٢	١٩
« جمـــال	١٦	٢	١٩
« مواشى لبن	١٦	٢	١٩
« بجول التسمين	١٧	٢,٥	١٨
« ثيران	١٦	٢	١٨
« تسمين للبدارى	١٧	*٢,٥٠	٥,٥
« كتاكيت من الفقس - ٨ أسابيع	٢٠	*٢,٥٠	٥,٥
« دجاج البيض	١٨	*٢,٥	٧
« رومى كتاكيت	٢٢	*٢,٥	٧
« « للنمو	١٨	*٢,٥	٧
« « للبيض	٢٢	*٢,٥	٨
« طيور نامية من ٨ - ١٦ أسبوعاً	١٧	*٢,٥	٥,٥

وأن مجهود وزارتى الزراعة والتموين فى فرض هذه الرقابة عند تنفيذه القانون تجعلنا نؤمن بمستقبل هذه الصناعة ، ونرجو المزيد منها حتى يكون لها الأثر القوى فى تحسين الإنتاج الحيوانى ، وسدّ حاجة الحيوانات بأقل كلفة مع حفظ الثروة الحيوانية من التدهور وتوفير الأعلاف للعدد المتزايد من الحيوانات .

---

* لا يزيد الدهن الخام عن ٥ ٪